المؤثّرات المنطقيَّة والأصوليَّة في صناعة التعريفات النَّحويَّة الكلمة وأقسامها أنموذجاً

The logical and Fundamentalism influences in the grammatical industry The word and its sections are a model

أ. طارق بومود

قسم اللّغة والأدب العربيّ- جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة (الجزائر)
boumoud_tarek@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/08/01 تاريخ القبول: 2020/04/01

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى الكشف عن الأسس النَّظريَّة والآليات المنهجيَّة المتحكِّمة في صناعة التَّعريفات النَّحويَّة على صعيد المصطلح، والمفهوم، والتعبير الاصطلاحيّ، وذلك من خلال دراسة الروافد المعرفيَّة المؤثّرة في تعيين المفاهيم النَّحويَّة؛ كونها تناولت قضايا التَّعريف وإشكالاته، ولاسيّما في الدرسين المنطقيّ والأصوليّ؛ إذ نجد أثر الجدل الدائر بين المناطقة والأصوليين حول ماهية التعريف، ومكوناته، ووظائفه، مما انعكس على أساليب التعريف التي ارتضاها النَّحويون لصياغة الحدود النَّحويَّة، وضبط شروطها، وكذلك الاعتراض عليها، وهذا ما جعلنا نطرح هذه التساؤلات: كيف أسهمت المرجعيَّة المنطقيَّة والأصوليَّة في تكوين منهجية التعريف النّحويّ؟ وما الشروط التي بُنِيتْ عليها هذه التعريفات؟ وفيم يتجلى الأثر المنطقي والأصولي في صياغة التعريفات؟ وكلّ هذا يُساعدنا على معرفة الأسس المعرفيّة، والقواعد المنهجيَّة التي وجّهت عمليّة صناعة الحدود النَّحويّة.

الكلمات المفتاحيَّة: المؤثّرات المعرفيَّة؛ التَّعريف النَّحوي؛ المصطلح؛ المفهوم.

Abstract:

This article seeks to uncover theoretical foundations and methodological mechanisms that govern the grammatical industry in terminology, concept, and idiomatic expression by studying the knowledge streams that influence grammatical concepts. It deals with the issues of definition and its problems, especially in logical and Fundamentalism studies. Which is reflected in the methods used by the grammarians to formulate grammatical boundaries and to adjust their conditions, as well as to object to them, and This is what made us ask these questions: How did

the logical and fundamentalist contribution to the formation of the methodology of grammatical definition? What are the conditions on which these definitions are based? What is the logical and fundamental impact of definitions formulation? All of this helps us to know the basis of knowledge and the systematic rules that guided the process of establishing grammatical boundaries.

***key words*:** Cognitive influences , Grammatical definition, Term, concept .

مقدمة:

يُعدّ التعريف موضوعاً مشتركاً بين مختلف العلوم، باعتباره أداةً معرفيَّة ومنهجيّة تُعينُ على صياغة المفاهيم الاصطلاحيَّة بلغة دقيقة وموجزة، واصفة للتصورات الذهنيّة المجردة ابتغاء ضبط سماتها المفهوميّة ضمن مجالها العلمي من جهة، كما أنَّها وسيلة لنقل المعرفة العلميّة ومفاهيمها الاصطلاحيَّة من جهة أخرى، غير أنَّ البحث عن الأسس المعرفيَّة والمنهجيَّة للخطاب الاصطلاحي النّحوي في حقيقته ينادي مرجعيات علميّة متعددة، يتحكَّمُ فيه عِلْمَا المنطق وأصول الفقه؛ كونهما أوّل ما تناول قضايا التعريف، وبيان خصائصه النَّظريَّة وشروطه العلميَّة، وقواعده المنهجيَّة، وتحديد أنواعه.

وإذا ما عاينا أساليب التعريف التي اتبعها النَّحويون المتأخرون نجدها مستعارة من علمي المنطق، وأصول الفقه؛ حيث وظفوها للإبانة عن المفاهيم النّحويّة، وتمثيلها، وضبط خصائصها التميزية، فهي لا تخرج عن الشروط التي وضعوها في تحديد ماهية الشيء، وبيان صفاته الذاتية، ولعلّ هذا التأثير ناشئ عن الانفتاح المعرفي الحاصل بين العلوم الإسلاميّة نظرا لوجود بنية معرفيّة مشتركة لا يمكن لها أنْ تتجاوز أصول مجال التداول الإسلاميّ باعتبارها قواعد أصوليّة جامعة تنضبط بها جميع المجالات العلميّة في ممارساتها التأصيلية[1].

ومن ثَمّ، فإنَّ الممارسة التعريفيَّة النَّحويّة لا تخرج في بنائها المعرفيّ عن أحد النموذجين اللذين ساد تداولهما في التراث العلميّ العربيّ، وهما: النموذج المنطقيّ، والنموذج الأصوليّ، باعتبارهما يُمثلان الإطار النَّظريّ الذي كان النَّحويون يشتغلون عليه في عملية بناء الحدود النّحويّة، وهذا ما يدفعنا إلى الكشف عن مرجعية التعريف النَّحويّ من خلال عرض أهم المسائل التي استرعتْ اهتمام المنطقيين والأصوليين في تصورهم وتمثلهم لمفهوم التعريف؛ ذلك "أنَّ كثيراً من مظاهر الجدل التي عرفتها الصِّناعة النَّحويَّة حول كيفيات بناء التعريف، لا تغدو أنْ تكون صورة مُعَبِّرة عن أوجه الاختلاف والتباين بين المفهوم المنطقيّ للتعريف، ومفهومه الأصوليّ من

جهة، وعن حال الاجتهاد في الاشتغال بمستلزمات هذا المفهوم أو ذاك من جهة أخرى"[2] ولقد بَدَا واضحاً أنَّ فَهمَ المكون الدَّلاليّ، والمنطقيّ، والأصوليّ في بناء التَّعريفات النّحويّة يستدعى النظر المعمق في تلك المكونات المنهجيَّة والعلميَّة التي وجَّهتْ عملية صياغة المفاهيم الاصطلاحيَّة في الدَّرس النَّحويّ.

وهكذا، فإنَّنَا نسعى إلى أن نلج إلى عالم المصطلح النَّحويّ من خلال البحث عن الكيفيّة التي تمّ بها تعريف المصطلحات النَّحويّة، وهذا ضمن المنظور المنطقيّ، والمنظور الأصوليّ باعتبارهما عالجا قضايا التعريف بأنواعه المختلفة، كما بَحَثَا في اقتضاءاته المنهجيّة وخصائصه الحديّة، وهذا بعد إقرارنا بوجود تداخل بينهما في هذا الموضوع واشتراكهما في الغايات.

1- **التَّعريفُ لغةً واصطلاحاً**: ولبيان دلالة مصطلح التعريف يقتضي منا أنْ نُلم بأهم المعاني اللّغويّة والمفاهيم الاصطلاحيَّة المتعلقة به، وذلك بتتبع دلالات هذا المصطلح بحسب وروده في المعاجم العامة والخاصة، ولعلَّ الأمر لا يستقيم دون بيان لغوي نستمده من المعنى المعجميّ الذي يُفيدنا في توضيح العلاقة الدلاليَّة الرابطة بين المعنى اللغوي العام والمفهوم الاصطلاحيّ الخاص.

1.1- **التَّعريف لغةً**:

أولا- دلالة التعريف عند ابن فارس(ت395هـ): جاء في **مقاييس اللغة** " **(عرف)** العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدلُّ أحدهما على تتابُع الشيء متَّصلاً بعضُه ببعض، والآخر على السكون والطُّمَأنينة. فالأوّل العُرْف: عُرْفُ الفرس. وسمِّي بذلك لتتابع الشّعر عليه. ويقال: جاءت القَطا عُرْفًا عُرْفاً، أي بعضُها خَلْفَ بعض. (...) ومن الباب العَرْف، وهي الرَّائحة الطيّبة. وهي القياس؛ لأنّ النَّفس تسكُن إليها. يقال: ما أطيَبَ عَرْفَه"[3]. وقد أوضح **ابن فارس** في معجمه عن دلالتين للتعريف؛ أما **الأولى**: فهي تدل على تتابع الشيء، وارتباط بعضه ببعض ضمن حلقة متصلة غير منفصلة؛ حيث مثّلَ لذلك بعُرْف الفرس، نظرًا لتتابع الشعر عليه. وأما **الثانية**: فهي تدل على السكون والطمأنينة، فحينما تتحقّق المعرفة بالشيء، وذلك من خلال التعرف على طبيعته وخصائصه، فيُصبح ذلك الشيء معروفاً، فَحينها تطمئنُ النفوسُ، وتسكن إليه. وما نَسْتَخْلِصُه مما تقدم ذكره أنّ مادة (ع ر ف) عند **ابن فارس** تتضمن المعاني التالية:

- تعد كلمة (**عَرف**) من المشترك اللفظيّ التي تجمع بين معنيين.

- تدل كلمة (**عرف**) على معنيين، أما **الأولى**: فيدلُ على معنى التتابع المستمر المبني على ترتيب ما. **وأما الثاني**: فيدلُ على الانتقال من المجهول إلى المعلوم، مما يحصل به الاطمئنان وسكون النفس.

- إنّ الدَّلالتين التتابع المستمر، والسُكون المُطْمَئِن، هما معنيان أصليتان مقترنان بكلمة (عَرف) اللذان يخضعان إلى علاقة التوازي بَدَلا من علاقة التبعية[4].

ثانيا- دلالة التعريف عند ابن منظور(ت711هـ): جاءت مادة (**ع ر ف**) في **معجم لسان العرب** بمعان مختلفة نذكر بعضاً منها :" عَرف: العِرْفَان: **العلم**؛ قال ابن سيده: ويَنْفصِلانِ بتَحْديد لا يَليق بهذا المكان، عَرَفَه يَعْرِفُه عِرفَة، وعِرْفَاناً، وعِرِفاناً، ومَعْرِفَةً واعْتَرَفَه (....) وأَعْرَفَ فلانٌ فلاناً، وعرَّفه إذا وقَّفَه على ذنبه ثم عفا عنه. وعرَّفَه الأمرَ: أَعلمه إياه، وعرف بَيْتَهُ: أَعلمه بمكانه (...) والتعريفُ: **الإعلام**. والتعريف أيضاً: إنشاد الضالة. وعرّفَ الضالّة: نَشَدها"[5] ويتضح من هذه المعاني أنَّ التعريف في معناه اللغوي هو العلم بالشيء، أو هو البحث عن شيء مجهول بأمر معلوم، أو هو الإعلام عن أمر خفي غير معروف، وكلّ هذه الدلالات اللُّغوية لها علاقة وطيدة بالمفهوم الاصطلاحي للتعريف.

2.1- التَّعريف اصطلاحاً:

1.2.1- التعريف عند المناطقة: تَشَكَّل المنظور النَّظريّ للتعريف أو الحد عند المناطقة ضمن مبحث التصورات المبني على فكرة **الكليات الخمس**، والمتمثلة في: **الجنس، والنوع والفصل، والعرض العام، والخاصية** التي تستخدم في التعريف، وهذا بتحديد نوع الخصائص التمييزية الحاصلة بينها، ويعد كلّ من **الجنس والفصل** مكونين أساسيين في بناء التعريفات المنطقية؛ لأنَّ "طريقة الحدود أنْ يُؤتَى بالجنس القريب، ثم يُقْرَن به جميع الفصول. **فالجنس** يدل على جوهر المحدود دلالةً عامة والقريبُ منه أَدل على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة. **والفصل** يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة"[6] ومثال ذلك تعريف **الكلمة** بأنها (**اللفظة**)، وهذا هو **الجنس**، وهو عام يشمل المهمل منها والمستعمل، أما **الفصل** فهو ما يحترز به عن غيره، فقولنا: (**الدالة على معنى**)؛ لأن هذا يفصلها من المهمل، وهو فصل أول، ثم فصل ثان، وهو قولنا (**مفرد**)؛ لأنه فصلها من المركب، نحو: الرجل والغلام.

ومن المعلوم أن غاية التعريف عند المناطقة هو بيان حقيقة الشيء، وإيضاح معناه باعتباره "الطريق الموصل إلى المطلوب التصوّري، ويسمّى بكسر الراء المشددة معرِّفًا، أو قولاً

شارحاً أيضاً"[7]. وإنَّ المقصود بالمطلوب التصوري هو الصورة الحاصلة في الذهن أو العقل عن الأشياء[8]، فأساس التعريف في علم المنطق متعلق بالتصورات أو المفاهيم المجردة التي يُنْشِئها الذهن عن الأشياء الحسية أو المتخيلة، التي تدل على ماهية الشيء مع بيان خصائصه الذاتية التي تُسهم في تحديد تصور الشيء بغية الإحاطة به، لذلك قال **ابن سينا(ت427هـ)**:" يجب أن يكون الغرض من الحد تصور ذات الشيء، فإن التمييز يتبعه"[9]. وهذا ما جعله يعتقد أنّ وظيفة التعريف" هو أنْ يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصوّر شيئاً ما هو المعرَّف، وذلك (الفعل) قد يكون كلاماً، وقد يكون إشارة"[10]ويتضح من هذا أنَّ التَّعريف المنطقيّ أنه يهتم بطلب الماهية وذلك من خلال الإجابة عن السؤال ما هو؟ ممّا يدفع للحصول على جواب يتعلّق بجوهره، ولا يخرج عنه. ومعنى ذلك أن عملية التعريف تحصل من خلال بيان حقيقة المعرَّف، وهو المجهول التصوري الذي لا نعلم ماهيته، وهذا عبر رفع الجهالة عنه بمعلوم تصوري يُسمّى القول الشّارح أو المُعَرِّف.

2.2.1- **أقسام التعريف عند المناطقة**: اعتمد المناطقة في تقسيم التعريف المنطقي على **طبيعة الكليات الخمس**؛ إما أنَّها ذاتيَّة، وإما أنها عرضيَّة. **فالذاتي** ما كان أجزاؤه حقيقة مكونة للماهية، أي أنّ "الذاتي ما لا يتصور فهم الحقيقة بدون فهمه، أو ما تقف الحقيقة في الذهن والخارج عليه"[11]، أما **العرضي** فهو إذا ما نفيته لا تنتفي معه الماهية؛ كالضحك، أو المشي، أو البكاء؛ لأنها أمور عرضية. ويتكون الذاتي من **النوع والجنس، والفصل**، أما العرضي فَيشمل **الخاصة، والعرض العام**. وقد نشأ عن هذا التقسيم نوعان من التعريفات؛ **الأول: التعريف بالذابيات**، ويسمي **حداً**، **والثاني: التعريف بالعرضيات**، ويسمى **رسماً**. وكلها جاءت لخدمة مقاصد التصورات.

أولا- التعريف بالحد: يدور معنى (**الحد**) في اللّغة على معنى المنع، أو طرف الشيء، وجاء في مقاييس اللغة" الحاء والدال أصلان: الأوّل: المنع، والثاني: طَرَف الشيء. فالحدّ: الحاجز بين الشَّيئين. وفلان محدود، إذا كان ممنوعاً، (...). وأما الأصل الآخر فقولهم: حَدُّ السَّيف، وهو حَرْفه، وحدُّ السِّكين"[12]ولو أمعنا النّظر في كلمة الحد في اللغة، فإنها تدل على الفصل بين شيئين مختلفين بحاجز يمنع أنْ يدخل أحدهما في الآخر، فيحصل بذلك التمييز بينهما.

أما **التعريف بالحدّ** في اصطلاح المناطقة، فهو "قول تركيبه تركيب تقييد يشرح معنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي بها قوام ذلك المعنى"[13] ومعنى هذا أنَّ الحدَّ يتعلق بشرح المركب، ولا يتعرض إلى التبسيط. أما **ابن سينا** (ت428هـ) فقد عرّف الحدَّ بقوله:" القول الدال

على ماهية الشيء؛ أي كمال وجوده الذاتي، وهو ما يتحصّل له من جنسه القريب وفصله"[14] وقوام هذا التعريف يحصل باجتماع بين الأجناس والفصول حيث ميّز المنطقيون بين المقوِّمات الذاتية المشتركة، وأطلقوا عليها مصطلح (**الجنس**) والمقوِّمات الذاتية الخاصة التي ينفرد بها الشيء عن عموم جنسه، فأطلقوا عليه مصطلح (**الفصل**)[15]. وبناء على هذا، فإنَّ المقومات الذاتية المشتركة بين الأشياء هي أجناسها، والمقومات الخاصة هي فصولها. وتجدر الإشارة هنا أن **الفاكهي** اعتبر " أن الحدّ والتعريف في عرف النُّحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون جامعاً ومانعاً"[16] وذكر أيضا " وخَرَج بعُرف النّحاة وما بعده: عرفُ المنطقيين، فإن المعرِّف - بالمعنى المذكور عندهم - أعمّ من الحدّ لشُموله له ولغيره فهو عندهم أربعة أقسام: **حدّ تام**، وهو ما تركب من الفصل، والجنس القريبين **وناقص**: وهو ما تركب من الفصل القريب وحده أو منه ومن الجنس البعيد. **ورسم تام**: ما تركب من الخاصة والجنس القريب وناقص: وهو ما تركب من الخاصة وحدها، أو منها، ومن الجنس البعيد"[17] وبَدَا واضحًا أنّ التّعريف بالحد تصنعه شروط الماهية ومقوماتها التي يتميز بها عن غيره من التعريفات، كما أنه لا قيام له إلا بوجد خصائص ذاتية يقوم عليها.

ثانيا- التعريف بالرَّسم: تدل معنى كلمة (**الرسم**) عند **ابن فارس** على معنيين: أولهما: ضرب من السير، والآخر الأثر، ولعل المعنى الثاني هو الذي يعنينا؛ لأنّه متعلق برسم الشيء الذي يدل على أثره، فيقال:" ترسّمت الدار؛ بمعنى نظرت إلى رسومها. والراسم بمعنى الماء الجاري، قال **ابن فارس**: فإن كان صحيحاً فلأنه إذا جرى أثر وأبقى الرسم"[18] وليس ببعيد عن هذا المعنى ما جاء في لسان العرب" الرسم: الأثر، وقيل: بقية الأثر ، وقيل: هو ما ليس له شخص من الآثار، وقيل: هو ما لصق بالأرض"[19] ويتضح لنا أنّ معنى الرسم في اللغة هو الأثر الذي يبقى من الشيء بعد ذهابه أو انتهائه، فيكشف عن بعض ملامحه أو خصائصه التي تبقى محفورة في الأرض أو في شيء ما. ولو أمعنا النظر في التحديد اللغوي للكلمة الرسم لوجدناه يلتقي مع المفهوم الاصطلاحي ولاسيما في دلالة الأثر، ولتوضيح ذلك نقدم بعض تعريفات الرسم عند أهل الصناعة.

والجدير بالذكر أن **التعريف بالرسم** عند المنطقيين يقوم على العرضيات الدالة على خواص الشيء وعرضه؛ فتميّزه عن غيره، كما أنه يوضِّح طبيعته الجوهرية، ويُعرّفه التهانوي بقوله:" الرسم عند المنطقيين قسم من المُعَرِّف مقابل للحَدّ، ومنه تام وناقص. فالرَّسم التام ما يتركَّب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، والرَّسم النّاقص ما كان بالخاصة وحدها أو بها والجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك أو بالجسم

الضاحك" [20] ومعنى ذلك أنّ التعريف بالرسم يقوم على العرضي لا الذاتي في تمييز المعرَّف عن سائر ما عداه، تمييزاً عرضياً؛ لأنَّه يدل عليه بالالتزام لا المطابقة، استنادًا إلى الجنس القريب كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان، ويسمى هذا الحد بالرَّسم التام، أو بالاعتماد على خاصة من أحد خواص الشيء التي تلازمه؛ كونها بمنزلة الآثار التي تدل عليه، وهي كذلك ليست من مقوماته الجوهرية؛ كتعريف الإنسان بالضاحك أو بالاعتماد على الخاصة والجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك.

ولو دققنا النظر في الفرق الحاصل بين **الحد والرسم** يتضح لنا أن **التعريف بالحد** يتعلق بالأشياء المركبة المُوصِلة إلى ماهية المعرَّف، ويكون تصور معناه من ذاته، بينما ينصرف **التعريف بالرَّسم** إلى الأمور البسيطة التي تتألف من الأعراض واللوازم، بغية تمييز المعرَّف وتعيّنه؛ حيث إذا ذُكر الجنس القريب أو البعيد، فإنهما يعملان على تخصيص الحدّ بالفصل الجوهري، وفي الرسم بالفصل العرضي، أضف إلى ذلك أنّ هناك أنواعاً أخرى للتعريف بالرَّسم قائمة على التمييز المُعَرَّف بالعرضيات، نذكر بعضاً منها:

أولا- التعريف اللفظي: وهو استبدال لفظ مبهم بلفظ مرادف له، يكون أوضح دلالة من الاسم الموضوع له، والغاية من هذا التعريف هو بيان دلالة اللفظ وتفسير معناه شريطة أنْ يكون اللفظ المستبدل غامضًا وغير واضح في الدلالة على معناه[21]. وإنَّ هذا النوع من التعريف لا يبحث عن مكونات المعرَّف الذاتية، لأنها لا تضيف صورة جديدة للمعرَّف وماهيته؛ باعتبار أنّ الصورة الذهنيّة حاصلة ومعروفة، وإنما المطلوب من التعريف اللفظي هو أن يحصل به على معناه المعرَّف؛ حيث يكون مكافئاً أو مرادفاً للفظ الغامض؛ فيدل به على تلك الصورة الماثلة في الذهن كاستعمال لفظ مشهور في التداول بدل ألفاظ أخرى قليلة الاستعمال، ومن أمثلة ذلك في النحو تعريف (**الجزاء**) بلفظ يكافئه في الوظيفة وهو (**جواب الشرط**) باعتباره يُرادفه في المعانى.

ثانيا- التعريف بالمثال: ويقوم هذا التعريف على استدعاء الشبيه أو النظير الذي يقترب من الشيء المعرَّف من جهة الشبه المعلوم عند السامع؛ مما يسهل عليه تصوره، ويتم ذلك بإيراد المثال الذي يناظره بهدف إيضاحه وتَمَثُّله؛ كتعريف الاسم مثلا بالقول: "رجلٌ، فرسٌ حائطٌ"[22]، فهذه الألفاظ ليست تعريفًا اصطلاحيًّا، بل هي أمثلة دالة على الاسم، كما يتم التعريف بالمثال - أيضا – من خلال ذكر عنصر أو عنصرين من عناصر المُعَرَّف؛ أي فرد من الأفراد التي يصدق عليها، ومثال ذلك تعريف (**الفاعل**) بالقول: إنه كزيد نحو قولنا: قام **زيدٌ**

فيُعْرَفُ منه، أنَّ الفاعل اسم مرفوع يقع بعد الفعل. وغاية هذا التعريف هو تقريب ذلك المثال إلى الفهم عند إيراده، لبيان المشابهة بين المعرَّف والمثال.

ثالثا- التعريف بالتقسيم: ويقصد به" بيان الشيء بذكر أقسامه التي تنقسم إليها بحيث يتميز عن غيره"[23]، ومثال ذلك: تقسيم النحاة الفعل إلى (**ماض، ومضارع، وأمر**) فإن كل قسم من هذه الأفعال له حكم يختصّ به، بخلاف ما لو قسمَته إلى معتل عين الكلمة وصحيحها؛ إذ هذا لا أثر له عند النحويين، وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم ينضبط بشروط يجب مراعاتها حتى يصّح التقسيم، ومن بينها نذكر مايلي:

- أنْ يهدف التقسيم إلى بيان ما يصدق عليه من الأفراد أو الأجزاء؛ بحيث لا يصدق أحدها على ما يصدق عليه الآخر؛ كأن تُقَسِمَ المفعول من الأسماء إلى (**مفعولٍ، وتمييزٍ، وحالٍ وظرفٍ**)؛ إذ **الظّرفُ** من أقسام المفعولِ، فلا يكون قسيماً له[24].

- أنْ يُراعى في التَّقسيم جهة واحدة تكون أساساً للتقسيم؛ سواء أكان على أساس عقلي أم استقرائي.

- أنْ يكون التقسيم حاصراً لجميع ما يدخل فيه من الأقسام؛ بحيث لا يشذُّ منها شيء.[25]

أضف إلى ذلك، أنّ المناطقة فرّقوا بين الحدّ والتّعريف، معتبرين أنّ الحدَّ يدل على ماهية الشيء، ويتألف من **الجنس والفصل**، في حين أنَّ التعريف لا يؤتى به إلّا لتعيين تصور الذهن للشيء أو توضيحه، فكلُ حدّ تعريف، وليس كلّ تعريف حدّاً تاماً، بل قد يكون حدّاً ناقصاً، أو رسماً تاماً، أو غير تامٍ.

ومن المعلوم، أنّ القرن **الرابع الهجري** وما يليه، كان الاتجاه السائد في التعريف النحوي- آنذاك - هو تطبيق الخصائص المنطقية للحد في التعريفات النحوية[26]، وما نجده من اعتراضات **ابن يعيش(ت643ه)** على **الزمخشري** في المفصل خير دليل على اتباعه شروط الحد المنطقي في وضع التعريف النّحويّ. وكذلك تأثُّر **ابن جني(ت392ه)** بالمنطق؛ حيث إنه يُكثِر من التقسيمات والتفريعات من ذلك قوله في **تعريف النداء**: "الأسماء المناداة على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومشابه للمضاف لأجل طوله. والمفرد على ضربين: معرفة ونكرة. والمعرفة أيضًا على ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، ثم نودي فبقي على تعريفه، نحو: يا زيد، ويا عمرو. والثاني: ما كان نكرة، ثم نودي فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد، نحو: يا

رجل"[27] وهذا النوع من التقسيم هو ميزة امتاز بها التعريف المنطقي؛ حيث اعتمده **ابن جني** في تقسيم **الاسم المنادى** من حيث التعريف والتنكير، ثم أخذ يُبيّن حكم كلّ منهما. كما أنَّه استخدم الأساليب المنطقيَّة في تحديد سمات المفاهيم النَّحويَّة، ويتضح ذلك في **تعريف التمييز** فيقول:" ومعنى التمييز تخليص **الأجناس** بعضها من بعض، ولفظ المميِّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين **الجنس**، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير"[28] ونلحظ في هذا التعريف أنّ **ابن جنّي** استخدم مصطلح **الأجناس**، وهي من مصطلحات المنطق، كما أنه ذكر الصفة والكيفيَّة والكم، وهي مما اهتم به علم المنطق؛ حيث تشكّل كلّ من الكيفيَّة والكم مقولتين من مقولات أرسطو العشر.

3.1- **التعريف عند الأصوليين**: من المعلوم **أن** علم المنطق قدّم نظرية الحد إلى الأصوليين؛ حيث أُعتمد كمقدمات تمهيدية لعلم أصول الفقه، والتي انتقلت عن طريق المتكلمين الأصوليين. ولعلّ أقدم تأصيل لهذه النظرية تظهر في كتب الأصول في نهاية القرن الرابع الهجري، ولاسيما في كتاب (التقريب والإرشاد) للباقلاني (ت403 ه)؛ حيث عقد بابا في التعريف بفكرة الحّد، موسوما بـ"القول في حدّ الحدّ"[29] وضمنّه شرط الحد وغَرَضه.

ولاشك في أن المتتبع لآثار النظرية الحدية المنطقية في علم الأصول يجدها اتخذت مظاهر مختلفة، ولاسيما العناية بتقرير فكرة الحد وتأصيلها، والتي تظهر في أغلب المؤلفات الأصولية المتأخرة؛ فتبدأ بمقدمات نظرية عامة تشتغل على بيان مقومات الحدّ، وذكر شروطه وبيان أغراضه التي محلها كتب المنطق، ثم نُقلت - فيما بعد - إلى كتب علم أصول الفقه؛ حيث تتابع الأصوليون على دراستها تأصيلا وممارسة ونقدا، كما اعتنوا بشرح التعريفات والحدود وبيان وشروطها وكيفية الاعتراض عليها، وفق منهج المناطقة في ضبط حدودهم، وفي هذا السياق يقول **علي سامي النشار**:" وتغلغل المنطق الأرسطاليسي في صميم المسائل الكلاميّة والأصوليّة نفسها، ونشأت عن هذا حركة فكرية كانت شديدة الأثر في الفكر الإسلامي. فبدأ علماء الأصول يخرجون حدودهم على طريقة المنطق الأرسطاليسي، ويحاولون تحديد مصطلحاتهم على هذا الأساس، ويضعون لها تعريفات واضحة"[30] وكان من نتيجة هذا "أن ذهب الكثير مفكري الأصوليين إلى أن تعلم المنطق فرض كفاية على المسلمين"[31].

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك خلافاً بين علماء الإسلام في تحديد طبيعة التعريف الأصولي، فمنهم من يرى أنَّه يستند في بنائه النظري إلى طريقة المنطقيين في تأصيل الحد الأصولي غير أن هذا الموقف قُبِلَ برفض عنيف ونقد لاذع، ولاسيما في كيفية ضبط تصوره

النظري، من أمثال: **ابن الصلاح** (ت 643هـ)، **وابن تيمية** (ت728هـ)، **والشاطبي** (ت790هـ) **والسيوطي** (ت911هـ)؛ إذ حاولوا أن يقدموا تصورا آخر للتعريف الأصولي، مفارقا للحد المنطقي وشروطه؛ حيث أوضح **أبو إسحاق الشاطبي** في كتابه الموافقات الفرق بين الحد المنطقي والحد الأصولي، معتبرًا أنَّ المعرِّف في الأول لا يقصد إلّا الإفهام بمعناه الأصولي؛ أي أنَّه ينبني على قصد الامتثال للخطاب الشرعي. أما البحث في الماهيات، فهو بحث فيما ليس تحته عمل[32]؛ لأنَّ الحدّ عند المناطقة هو:" قول الدال على ماهية الشيء"[33] ومعنى ذلك أنه يستهدف بيان صفات ذات الشيء بأجزائه أو لوازمه من غير زيادة أو نقصان؛ شريطة أنْ يكون التعريف جامعاً مانعاً، فهو ناشئٌ من سؤال ما هو؟ أما نظرة الأصوليين لتعريف المصطلح الأصولي فنجدها تختلف في بعض الخصائص عن تناول المناطقة لقضايا الحدود؛ لأنَّ الحد الأصولي لا يبحث في الماهيات، بل الغرض من التعريف عندهم هو التفريق والتمييز بين المعرَّفات. وهذا ما نصّ عليه **ابن تيمية** بقوله:" إن الحدّ هو الفصل والتمييز بين المحدود وغيره، يفيد ما تفيده الأسماء من التمييز والفصل بين المسمى وغيره، فهذا لا ريب أنه يفيد التمييز"[34] ويتضح من ذلك أنَّ **ابن تيمية** خالف حقيقة الحد المنطقي؛ حيث جعل وظيفة التعريف الأصولي تسعى إلى التفريق أو التمييز بين الأسماء فيما بينها دون النظر إلى ذوت الأشياء وماهيتها.

وقد أوضح **فريد الأنصاري** خصوصية التعريف الأصولي عند الشاطبي بأنه يسعى إلى "بيان المصطلح بشرح المفهوم؛ لتحصيل فهم تقريبي لمعناه بقدر ما يمكن من الامتثال. فيبان المصطلح يقوم على عنصرين أساسين: الأول هو الإفهام التقريبي، ووصفه **(بالتقريبي)** تقييد له من السقوط في الإفهامات المنطقية، التي تتعمق في فهم الجوهر والماهيات (...) وقولنا: **(بقدر ما يكون من الامتثال)** يتضمن العنصر **الثاني**؛ أي الامتثال، وذلك احترازاً من أي إفهام لا يمكن من الامتثال والتنفيذ؛ إذ هذا مدار علم أصول الفقه ونهايته"[35] وبناء على ذلك، فإن المقومات النظرية المتعلقة ببناء التعريفات الأصولية تقوم على أساس إفهام المخاطب بمعناه الأصولي المصاغ وفق أساليب الكلام العربي الفصيح في بيان المعاني المستفادة من النظر في الأدلة الشرعية من جهة. وكذلك الامتثال للأوامر والنواهي المبنيّة أساسا على التكليف الشرعي، وهذا بحسب القدرة والاستطاعة للمكلّف من جهة أخرى. فالأصولي يرمي إلى تحقيق التمييز والتفريق بين المصطلحات الأصولية، ضمن مقام الكلام الشرعي وسياقاته المتعددة؛ لأنّ المفهوم الشرعي غير مستقل عن نصوص القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف بأي حال من الأحوال؛ حيث يتم تحديد المفهوم الاصطلاحي لتلك الألفاظ من خلال استقراء تلك النصوص الشرعية لا بحسب ماهية ذوات الألفاظ، بل بحسب دلالتها الشرعية المستقاة من

استقراء تلك النصوص، كما يجب على الأصولي أنْ يراعي في أثناء وضع المفاهيم والتعريفات الأصولية المقاصد العامة التي جاءت الشريعة الإسلاميّة لتحقيقها في المعاش والمعاد.

4.1- **التعريف عند النَّحويين**: تعدّدت أساليب تعريف المصطلح النّحويّ في كُتُبِ النُّحويين المتأخرين؛ فقد سلكوا طرقاً مختلفة في تعريف المصطلحات النحوية، وسنعرض شيئاً من هذه الأساليب عند أشهر النّحاة المتأثرين بالمنطق وأصول الفقه. ولقد كان سبب اهتمامنا بالتعريف النّحوي عند هؤلاء النحاة دون سواهم من المتقدّمين كالخليل بن أحمد الفراهيديّ وسيبويه وغيرهما؛ لأنهم لم يتأثروا بالمؤثرات المنطقية والأصولية، وهذا ما جعلنا نستغني عنهم في هذا البحث؛ حيث انصب اهتمامنا هنا على البحث في تعريفات النّحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، والمتأثرين بالمصطلحات المنطقية والمصطلحات الفقهية، وهذا ما ذهب إليه **عبد الرحمن الحاج صالح** حينما تَسَاءَلَ عن بداية تأثير المفاهيم الأرسطيّة في النّحو العربي بقوله: "فمن هو أول من اعتمد على مفاهيم أرسطو وطريقة تصنيفه من النحاة العرب بكيفية واضحة؟ حصل هذا في الواقع لا بمجرّد اطلاع النحاة على ما ترجم من كتب أرسطو، فهذا قد حصل بلا شك منذ وفاة سيبويه، كما لاحظناه عند الأخفش، بل في بداية ازدهار الفلسفة عند العرب، فقد حصل ذلك بالفعل في زمان الخليفة العبّاسي المعتضد بالله".[36] وعلى إثر هذا فقد حصل انتقال الكثير من المصطلحات المنطقية إلى النحو العربي في نهاية القرن الثالث الهجري ويتراءى ذلك جيدًا في جميع الكتب النحوية التي أعجب بها العلماء بما أدخلوا عليها من أساليب منطقية أثرت صناعة التعريفات النحوية، مما سموه بأوضاع المنطقيين، ولاسيما الكتب التي حملت عناوين متعلقة بالحدود، والتي أُلِّفتْ لتعليم العربية، كـ(الموجز) **لابن السراج(ت316هـ)**، و(الجمل في النحو) **للزجاجي (ت346هـ)**، و(رسالة في الحدود النحوية) **للرماني (384هـ)**، و(كتاب شرح الحدود النحوية) للفاكهي (ت972) وغيرها.

وإنَّ الحديث عن مقصود النَّحويين بالتعريف أو الحدِّ يقتضي منا استحضار كلام **الفاكهي** فيما يخصُّ حقيقة الحد حتّى نميّز بين طبيعة الحدود النحوية وطبيعة الحدود المنطقية من جهة بيان التشابه أو الافتراق الحاصل بينهما، وفي ذلك يقول:" اعلم أنّ الحدّ والمعرّف في عُرف النُّحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو: ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعا "[37] والمقصود بالتميّز هو بيان الفروق التامة التي تفصل بين المعرّفات، وهذا ما أشار إليه **التهانوي** نقلاً عن صاحب حاشيّة الفوائد الضيائية بقوله: "ليس غرض الأدباء من الحدّ التام إلا التميّز التام، وأما التمييز بين الذاتيات والعرضيات، فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن أحوال الموجودات على ما هي عليه"[38].

ومن ثم، فإنَّ الحدود النَّحويَّة لا تطلب ذوات الشيء، ولا جوهر العناصر اللسانية، بل تكتفي فقط بما يميزها عن غيرها، وتلك خاصية لازمت النحو العربي منذ بداياته التأصيلية الأولى، التي لم تكن تضع قضاياها الاصطلاحية ضمن أولوياتها في التقعيد النحويّ. ونشير في السياق ذاته إلى أن **عبد الرحمن الحاج صالح** قد بحث في علاقة النحو العربي بالمنطق الأرسطي؛ مؤكِّدًا أنَّ النحو لم يتأثَّر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو، لا في مناهج بحثه، ولا في مضمونه التحليلي، فإنه لا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية، وإنَّما بدأ هذا التأثير فعلا بعد **سيبويه** (ت180هـ)، فهو يرى أنَّ أول من استعمل ألفاظ أرسطو من النُّحاة هو **علي بن عيسى الرماني** (ت234هـ)[39] باعتباره أول من مزج النحو بالمنطق[40] كما أوضح كذلك أن بعد **سيبويه** بدأ النُّحاة - الذي اطلعوا على منطق أرسطو - استخدامَ طريقة **التحديد بالجنس والفصل**؛ حيث عمّموا هذه الطريقة على كل عناصر اللغة، بل وتصنيفها على أسس القسمة الأرسطيَّة من الجنس إلى ما يندرج تحته من الأنواع[41]، ويمكن تقديم أمثلة دالة على تأثير الحد المنطقيّ في تعريف الكلمة وأقسامها على هذا النّحو:

أولاً- تعريف الكلمة: اعتمد بعض النّحاة المتأخرين على الحد الأرسطيّ في تعريف الكلمة وتحديد أقسامها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه حوَّلوا نظرهم من الكَلِمِ إلى ما يتألف منه الكلام، ويبدو أنَّ مفهوم سيبويه لمصطلح **(الكلم)** يختلف عن تصوّر النحاة الذين جاؤوا بعده؛ حيث استبدلوه بمصطلح آخر وهو **(الكلام)**، فالأوّل يُقصد به تعدد أنواع الوحدات التي تدل على معنى في ذاتها بالنسبة للعربيّة، في حين ينصرف مصطلح **الكلام** إلى النظر فيما يتألف منه الكلام العربي من **اسم، وفعل، وحرف**[42]. وهذا ما وجدناه في نصوص **المبرد**[43]، **وابن السراج**[44]، **والزجاجي**[45]؛ إذ إنَّ أساس **حدّ الكلام** عندهم قائم على مقولتي **الجنس والنوع، أو الجنس والفصل** "فصارت العلاقة بين الموضوع ومحموله علاقة الشيء بأجزائه– (لا بجزئياته)، وهي قسمة تنتج المكونات التي يتركب منها المقسوم- كما يقول المناطقة"[46]؛ **فالكلام** يتركب من كلمات، وكل مادة هي جزء له؛ إذ لا تحصل الفائدة إلَّا بهذا التركيب، وفي ذلك يقول **ابن السراج**:" **الكلام** يأْتلفُ من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف"[47] وهذا الأمر يُشْبِه العلاقة بين الموضوع والمحمول، فكأنَّ المحمول كان تفصيلاً لما جاء في الموضوع مجموعاً[48].

وهذا ما جعل **عبد الرحمن الحاج صالح** يُقر بوجود **مفاهيم أرسطية** اختلطت بمفاهيم عربية في أذهان بعض العلماء الى حد بعيد، وفي ذلك يقول: "وفي النّحو منذ أن أولع **ابن السراج** بالمنطق والتحديدات **بالجنس والفصل خاصة**، والتصنيف المتفرع عنه **(وهذا**

يظهر جليًّا في الأصول)، وقد **اندمج المنطق** في الثقافة العربية اندماجا تاماً بما فعله **الغزالي**: فقد كَتَبَ كتابًا في المنطق بأسلوب عربي رائع، هو كتاب معيار العلم **(وسبقه إلى ذلك ابن حزم)**، فسمح له بذلك أن ينتشر عند العلماء المسلمين"[49] وهذا ما نجده عند النُّحاة المتأثرين بالمنطق، وهم يضعون للكلمة حدوداً متعدِّدة، نظرا لاختلاف أوضاعها، ووظائفها المتعددة وصفاتها المختلفة؛ ممَّا يتوجَّب على النَّحوي أنْ يُفَكّك المقسوم لاستخراج الصفات والعلامات التي يختصُّ بها كلّ قسم على حدة، فَنَشأ عن ذلك تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أنواع هي: **اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ**. ويمكننا أنْ نعرض نماذج من تعريف الكلمة وأقسامها التي اِلتزم فيها أصحابها بشروط الحدود المنطقيّة:

اسم النحوي	تعريف الكلمة
ابن خشاب(ت567ه)	"**والكلمة** هي: اللفظةُ المفردة"[50].
الزمخشري(ت538ه)	"**الكلمة**: اللفظةُ الدَّالة على معنى مفردٍ بالوضع"[51].
ابن الحاجب(ت686ه)	" **الكلمة**: لفظٌ وُضع لمعنىً مفردٍ"[52].
الإستراباذي (ت684ه)	" **الكلمة**: لفظٌ مفرد موضوع"[53].
ابن اهشام (ت761ه)	"**الكلمة**: قولٌ مُفْردٌ"[54].
الفاكهي(ه972ه)	"**الكلمة**: قَولٌ مستقلٌ"[55].

ولقد تحدّدت التعريفات المذكورة آنفا بذكر **الجنس القريب** أو **البعيد** للكلمة، وهي: **(اللفظة، ولفظ، وقول)**، ثم يأتي بعد ذلك ذكر **الفصل**، وهي: **(مفرد، ومفردة، و مستقل)**، ثم ينتقل إلى تحديد الكلمة من جهة الدلالة التي وضعها واضع، وتمثلت في: **(بالوضع، ووُضع لمعنى، وموضوع)**، وفي هذا السياق يقول **توفيق قريرة**: "وما يلاحظ في هذه الحدود الستة اختلاف في اعتبار أيّ جنس أقرب إلى حدّ الكلمة أهو اللفظ أم هو القول؟ ولكل اعتبار وجهة من النظر خاصة"[56]؛ إذْ إنَّ الكثير من النحويين استخدموا مصطلح اللفظ، وهو **(جنس عال)** حتى يحترز من أنْ تختلط مع **الإشارة، والخط، والعقد، والنصبة**، فربما دلت على معنى مفرد بالوضع، وفي ذلك يقول **الإستراباذي (ت686ه)**: "اِحْتَرزَ (أي ابن حاجب) بقوله: **(لفظ)** عن نحو: الخطّ والعقد، والنّصبة، والإشارة، فإنَّها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات"[57]. وبناء على ذلك، فإنَّ تعريف الكلمة تعتمد على التلفظ بها صوتيّاً، ودالة على معنى مفرد غير مركب، ومستقلة بنفسها، كما أنَّ الألفاظ في كلام العرب الفصيح، إما أنْ ترد مستعملة، وإما أنْ ترد مهملة لم تستعملها العرب، ولم يتواضعوا عليها. ومنْ ثَمَّ، نخلص إلى أنَّ

استخدام مصطلح اللفظ في تعريف الكلمة للدلالة على جنسها، شريطة أن تكون من المستعمل لا من المهمل، ومن يمكن توضيح ذلك في هذا المخطط البياني:

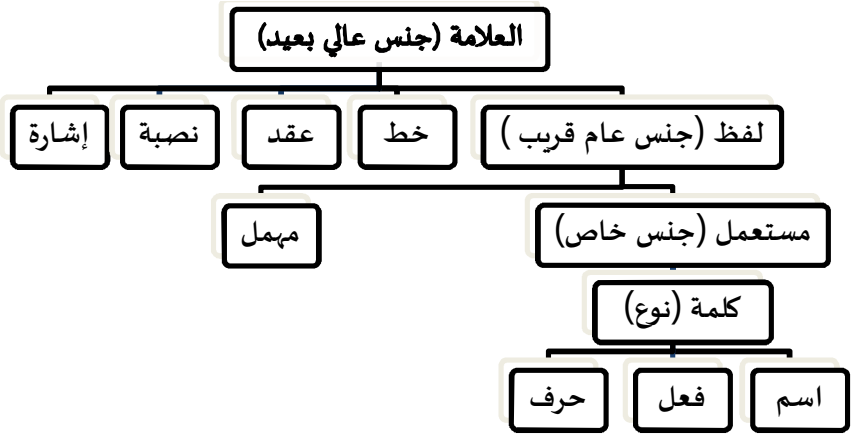

ثانيًا- تعريف الاسم: يعرف **الفاكهي** الاسم بقوله:" كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعا"[58] وهذا التعريف قائم على أساس التمييز والتفريق بين أنواع الكلمة ويعد الاسم قسما مقدما على أقسامه الثلاثة؛ حيث إنَّ المفهوم المشترك بينها هو حصول المعنى في **الاسم، والفعل، والحرف**؛ مما جعل **الفاكهي** يضع شرطين لتقييد الاسم، أما **الأول**: فهو حصول المعنى في ذاته، وهذا لتميزه عن الحرف الذي يحصل معناه بغيره لا من نفسه. وأما **الثاني**: فهو عدم اقترانه بزمن معين حتى لا يقترن بدلالة الفعل في أزمنته الثلاثة المعروفة. وهكذا نجد أنّ الخلفية المعرفيّة لتعريف الاسم قائمة على الحد المنطقي، فأُخضع حدّ الاسم من حيث الشكل إلى مقولتي **الجنس والفصل**، فنجد أنّ الكلمة هي الجنس القريب للاسم، ثم يأتي بعدها الفصل قصد تميزه عن سائر أقسام الكلمة، غير أنّ تعريف الاسم عند **الفاكهي** لم يخرج عن أوضاع النحو في التعبير عن مفهومه؛ حيث اقترن بشرط دلالي واستعمالي، مما جعل تعريف الاسم يختلف في بعض جوانبه عن الحد المنطقي، ومن ذلك تعريف الاسم عند **الزَّجاج(ت311ه)** حينما سُئِل عن **حدِّ الاسم**، فقال: "صوت مُقَطَّع مفهوم دالٌ على معنى غيرُ دال على زمان ولا مكان"[59] فقد بدأ التعريف بذكر الجنس البعيد: وهو (**الصوت**)، ثم يستمر في تخصيصه بالفصل، والمتمثل في قوله: (دال على معنى) حتى يُميزه عن بَقيَّة الأصوات الأخرى لأنها غير مفهومة، أضف إلى ذلك أنه وصف الصَّوت بأنه مقطَّع لأجل تميزه عن أصوات الحيوانات التي ترد مستطيلة، وغير مقطَّعة ولا مفهومة، قياسًا بتصويت الإنسان للألفاظ التي ترد مُقطَّعة، ودالة على معنى. وأما قوله: (**غير دال على معنى زمان، ولا مكان**)، فيقصد به أنْ

يُميِّز الاسم عن بقية أنواع الكلم، التي تدل على الزمان والمكان، غير أنّ هذا التعريف عام يُخل بشرط الجمع والمنع، كما أنّه يتعارض مع تعريف الحرف، ومن ذلك حرف (**هَل**) الذي يُفيد معنى الاستفهام، وحرف (بَل) الذي يُفيد معنى الاضطراب عن شيء ما، وغيرها من حروف المعاني باعتبارها أصواتاً مقطَّعة، تتضمن معنىً غير دال على زمان، ولا على مكان.

ثالثًا- تعريف الفعل: عرّف **الزمخشري(ت538هـ) الفعل** في المفصل بأنه:" ما دلّ على اقتران حدث بزمان"[60]، وعلّق عليه **ابن يعيش** في شرحه بقوله:" وقول صاحب الكتاب (...) رديء من وجهين: أحدهما أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب، ثم بالفصل الذاتي؛ وقوله: ما دلّ، فـ(ما) من ألفاظ العلوم فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال: كلمة أو لفظ أو نحوها؛ لأنهما أقرب إلى الفعل من (ما) (...) والآخر قوله: (على اقتران الحدث بزمان)؛ لأنّ الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنَّما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعاً؛ فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم"[61] والناظر في هذا التعريف يجد أنَّ الفعل يقوم على قيدين أساسيين، **أولهما**: أن يكون المعنى قائما بنفسه، ولا يستدعي غيره، فأخرج بذلك الحرف الذي لا يرتبط معناه بنفسه، ويستدعي غيره لبيانه. **ثانيهما**: حصول زمن معين ليُخْرجه بذلك عن مفهوم الاسم الذي لا يقترن بزمان.

وزيادة على ذلك، فإنَّ **السيرافي (ت368هـ)** قد اشترط في تعريف الفعل أن يكون لفظه دالاً على اقتران الحدث بزمان من الأزمنة، حتى يُميِّزه عن تعريف الاسم؛ لأنه لا يقترن بالزمان وفي ذلك يقول: "وتوهم بعض الناس أن (مَضْرِبَ الشَّول)، وما جري مجراه، قد دل على الضَّراب، وعلى الزمان الذي يقع فيه، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه من حد الفعل بدلالته على الحدث والزمان، وقد وهم فيما توهم؛ لأنّ الذي أردناه من الدلالة على الزمان، هو ما يدل عليه الفعل بلفظه من زمان ماض، أو غير ماض (...) و(مضرب) اسم الزمان الذي يقع فيه الضِّراب دون الضرّاب (...) كما يقال: جاء وقته وذهب وقته"[62] ، وبهذا التحديد والتفريق بين الاسم والفعل، فإن **السيرافي** لم يبتعد كثيرًا عن ما أوضحه **الفارابي** من قبل حين قال: "واشترط فيها - أي في الأفعال - أن تكون دلالتها على الزمان ببنيتها لتخرج عنها الألفاظ الدلالة علي أصناف الحركة (...) والألفاظ الدالة من الأسماء على أزمنة فيها غير محصلة (...) والألفاظ الدالة على الأزمنة المحصلة أنفسها، مثل: اليوم وأمس وغداً، فإنَّ كلَّ واحد منها يدل على زمان بعينه محصل، لا على معنى في ذلك الزمان"[63]. لذا، نجد النُّحاة المتأخرين وضعوا تعريفاً للفعل على طريقة المناطقة؛ حيث إنَّ أغلب تعريفاتهم للفعل يقوم على **الجنس القريب أو البعيد** الذي ينحصر في استخدام الألفاظ التالية: (**اللفظة**)، أو(**الكلمة**)، أو (**ما**) التي تنطبق على حد

الاسم والفعل معا، وهي دلالة الكلمة نفسها، ثم يُؤْتَى بالفصل وهو اقتران الحدث بالزمان حتَّى ينفصل الفعل عن الاسم من جهة زمان وقوع الحدث.

رابعًا- تعريف الحَرْف: يقوم مفهوم **الحرف** عند النحويين على أساس المفارقة الدَّلاليَّة التي تميزه عن **الاسم والفعل**؛ حيثُ وُصِفَ الحَرْفُ بأنَّه كلمة لا تقبل علامات الأسماء والأفعال كما أنَّ معناه متعلق بغيره لا في نفسه، وفي ذلك يقول بعض النحويين: "الحَرْف ما خلا من دليل الاسم والفعل"[64]وهو تعريف السالب والخلف، كما قدّم **الزجاجي** تعريفاً آخر للحرف يقول فيه:" الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو: من وإلى، وثم، وما أشبه ذلك"[65]. ومعنى ذلك أنّ **الزجاجي** عَرَّف الحَرْف من خلال معاني هذه الحروف الثلاثة وغيرها، وهذا عند اندراجها في الكلام، مُعْتَمِداً في ذلك على الطريقة التي يحصل فيها كلّ حرف على معناه بواسطة غيره. ولعلَّ ما أورده **ابن يعيش** في تعريفه للحرف يوضِّح لنا تأثير الحدود المنطقيَّة في تعريف الحرف، وهذا في ضوء مقارنته لثلاثة تعريفات متقاربة للحَرْف، وهي:

- تعريفه: "الحرف كلمة دلت على معنى في غيره"[66].
- **تعريف الزمخشري**: "الحَرْف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثَمَّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحَبه"[67].
- **تعريف آخرين**: " الحرف ما جاء لمعنى في غيره"[68]، وإنَّ المتأمل في هذه التعريفات للحرف يجدها قائمة على **الجنس والفصل**؛ وهذا ما أوضحه **ابن يعيش** بقوله: "قولُنا: (كلمة) **جنسٌ** عامٌّ يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولنا: (على معنى في غيره) **فصل** ميزه عن الاسم والفعل إذْ معنى الاسم في أنفسها ومعنى الحرف في غيره"[69] ومعنى ذلك أنَّ الحرف هو ما دل على معنى في غيره، مثل: هل، وفي، ولم، وعلى، وإنّ، ومنْ. وليس له علامة يتميز بها، كما للاسم والفعل. وهكذا فإنَّ النحويين المتأخرين قد تأثروا بالحدود المنطقيَّة وأجروها على تعريف الكلمة وتحديد أقسامها من: **اسم، وفعل، وحرف**، وهذا من خلال الجمع بين الأجناس والفصول.

خاتمة:

تعددت طرائق التعريفات النّحويَّة، وتباينت مسالكها من نحويّ لآخر، ومرد ذلك يرجع إلى تأثُّرها بالأسس المنطقية والممارسة الاصطلاحية لعلمي المنطق وأصول الفقه، ولو أمعنا النَّظر في تلك المؤثرات نجدها واضحة في أساليب صناعة الحدود النَّحويّة، وفي بيان مفاهيمها الاصطلاحية، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

- عَرف التعريف النّحوي تطورًا معرفيًّا ومنهجيًّا متعددًا؛ حيث كان في بدايته يعتمد على التعريف بالمثال، واستعمال الوصف اللغوي في تقريب المفاهيم النحوية للأذهان، وهذا ما نجده عند **الخليل** وتلميذه سيبويه، ثم انتقل التعريف النّحوي- بعد ذلك- إلى ممارسة معيارية ومنطقية، من خلال تحديد الصفات الذاتية المكونة للمعرّف، وهذا استنادًا إلى الأجناس والفصول ولاسيما عند النحاة المتأخرين.

- أَثّرَتْ المرجعيَّةُ الأصوليَّة والمنطقيَّة في صياغة الحدود النَّحويَّة مصطلحاً ومفهوماً وعبارةً، باعتبارهما نموذجين معرفيين كانا يتحكَّمان في الممارسة التعريفيّة النّحويّة.

- إنَّ الحدَّ النّحويّ يختلف عن الحدّ المنطقيّ؛ لأنّ النَّحويّ يسعى إلى تحديد الصفات المميزة للمُعرَّف، وتوضيح خصائصه التركيبية، بينما المنطقي يسعى إلى البحث عن ماهية الشيء، وبيان خصائصه الذاتية.

- إنَّ النَّحويين المتأخرين تأثَّروا بنظرية الحدّ الأرسطيّ؛ إذ وظفوها عند تعريفهم للكلمة، والاسم، والفعل، والحرف، وغيرها من المصطلحات النَّحويَّة، وذلك من خلال اعتمادهم على الحد التام أو الحد الناقص.

- تعددت أساليب التعريف في الدرس النحوي، ومن أمثلة ذلك: التعريف بالمثال والتعريف بالحد، والتعريف بالرسم، والتعريف بالضد، والتعريف بالخاصية.

الهوامش:

1- ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، ط2، المغرب: دت، ص243 وما بعدها.

2- زكرياء أرسلان، البنية المصطلحيّة النّحويّة مقاربة لسانيّة – نصيّة، أفريقيا الشرق، دط، المغرب: 2018م، ص217.

3- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، مقاييس اللغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة: 1399هـ - 1979م، مادة: (ع ر ف)، ج7 ، ص281-282.

4- البشير التهاني، تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت لبنان:2007م، ص7-8.

5- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، دط، بيروت، لبنان: دت، مادة: (ع ر ف) ج9، ص 236-237.

6- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت: 1422هـ- 2001م، ج1، ص70.

7- التهانوي، محمد علي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان: 1996م، ج1، ص482.

8- ينظر: الجرجاني، علي بن محمّد بن علي، كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، دط مصر، القاهرة: دت، ص83.

9- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، منطق المشرقيين، تح: شكري النجار، دار الحداثة، ط1، بيروت: 1992م، ص78.

10- المصدر نفسه، ص29.

11- ينظر: أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط1، لبنان: 1410هـ - 1990م، ص65.

12- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، مادة (حدّ) ، ص3-4.

13- الفارابي، المنطق عند الفارابي، تح: رفيق العجم، دار المشرق، دط، بيروت، لبنان: 1985م، ص72.

14- ابن سينا، كتاب الحدود، تح: أملية غواشون، منشورات المعلي للآثار الشرقية، دط، مصر، القاهرة: 1963م، ص10.

15- ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات مع شرح الدين الطوسيّ، تح: سليمان دنيا، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، دط، لبنان، بيروت: 1413هـ - 1992، ج1، ص250 وما بعدها.

16- الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شَرْح كتاب الحُدود في النَّحو، تح: المتولى رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة ط2، مصر، القاهرة: 1414هـ - 1993م، ص44.

17- المرجع نفسه، ص 45.

18- ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (ر س م)، ج2، ص 393- 394.

19- ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص241.

20- التهانوي، موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص861.

21- ينظر: السَّنُوسي، عبد الرّحمن بن مُعَمَّر ، مُقَدِّمَة في صُنع الحُدود والتّعريفات، دار التراث ناشرون، ط1 الجزائر: 1424هـ - 2004م، ص72.

22- سبيويه، الكتاب، ج1، ص12.

23- البشير التهاني، تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، ص76.

24- ينظر: المرجع نفسه، ص77.

25 - ينظر: المرجع نفسه، ص77.

26- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، دط، بيروت: دت، ص129.

27- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، دط، عمان: 1988م، ص79.

28- المصدر نفسه، ص53.

29- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، التهذيب والإرشاد، تح: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط2، لبنان: 1418هـ – 1998هـ، ج1، ص199.

30- علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط3، لبنان: 1404هـ -1984م، ص179.

31- المرجع نفسه، ص180.

32- ينظر: فريد الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر: 1435هـ- 2014م، ص173.

33- أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلميّة، ط1، لبنان: 1410هـ – 1990م، ص255.

34- ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى ،تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، دط لبنان، بيروت: دت، ج5، ص24

35- فريد الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ص200.

36- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص78.

37- الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص49.

38- التهانوي، موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص624.

39- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر: 2012م، ص37-77.

40- ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ، نزهة الأنباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة: 1418هـ - 1998م، ص276.

41- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص86. وينظر: النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد:01، 1964م، ص67 وما بعدها.

42 – عبد الرحمن الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، مجلة الممارسات اللغوية العدد:02، مخبر الممارسات اللغوية، تيزي وزو _ الجزائر:01-03-2011 ص7.

43 - يقول المبرد أبو العباس: "الكلام كلّه: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى". ينظر: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، القاهرة: 1415هـ - 1994م، ج1، ص141.

44- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الموجز في النحو، تح: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي مؤسسة بدران للطباعة، بيروت: 1965م،ص27.

45- يقول الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن: أقسامُ الكلام ثلاثةٌ: اسم، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى، ينظر: الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط1، بيروت: 1404-1984م، ص16.

46 - الفارابي، أبو نصر محمد، الألفاظ المستعملة في المنطق، تح: محسن مهدي، دار المشرق، دط ، بيروت: دت، ص82.

47- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافية والدينية، مصر، القاهرة: 1420هـ-2009م ج1، ص42.

48 - ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النّحاة العرب، دار محمد علي للنشر، ط1، تونس: 2003م ص98.

49– عبد الرحمن الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغويّ العلميّ العربي ، ص12.
50- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، سوريا: ه1392- 1972م أمين مكتبة، ص4-5.
51 - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قادارة، دار عمار، ط1 الأردن:1425ه- 2004م، ص32.
52- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن بكر جمال الدين، الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، دط، القاهرة، مصر: 2010م، ص11.
53- الإستراباذي، رضى الدين محمد، شرح كافية ابن الحاجب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، دط بيروت، لبنان: 2014 م، ج1، ص21.
54- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط1، لبنان، بيروت: 1422ه- 2001م، ص10.
55 - الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، ص80-81.
56- توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النّحاة العرب، ص101.
57- الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص23.
58- الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، ص65.
59- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصَّاحبيّ فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان: 1418ه- 1997م، ص49.
60- الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص243.
61- ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط1، بيروت، لبنان: 1422ه– 2001م، ج6، ص3.
62- السيرفي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ط1، لبنان: 1429ه - 2008م، دار الكتب العلمية، ج1، ص 15.
63- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد، العبارة، تح: محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة،دط ، مصر: 1976م، ص 9-10.
64- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت لبنان: 1986م، ص55.
65- المصدر نفسه، ص54.
66- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص447.
67- المصدر نفسه، ج4، ص447.
68- المصدر نفسه، ج4، ص447.
69- المصدر نفسه، ج4، ص447.